الفلسطيني للتحدي بالحفاظ، اولاً وأخيراً، على م.ت.ف. باعتبارها شكل الوجود السياسي الرسمي، والشرعي، للشعب الفلسطيني. وحين كان التحدي هو جرّ المنظمة الى مواقع حرب الطوائف في لبنان، كانت استجابة القيادة الفلسطينية بالتركيز على العمق الفلسطيني في الارض المحتلة. وحين كان التحدي في التشكيك بوحدانية التمثيل الفلسطيني، أو تقييد استقلاليته بتغذية الانشقاق، او المحاصرة، كانت الاستجابة في تمسّك القيادة الشرعية بحوارات «المصالحة الوطنية»، طويلة النفس، بكل الاختلافات التي عكستها هذه الحوارات من تعدّدية سياسية وتنظيمية[٤].

هناك، لا شك، مجال أوسع للنقاش في هذا الخصوص. النقطة الجوهرية هي، مرة أخرى، تلك المفارقة الطردية القائمة بين انجازات منظمة التحرير الدبلوماسية وبين ترجمة تلك الانجازات الى مكاسب جغرافية. ومن الخطأ بمكان الاعتقاد بأن هذه المفارقة تمّت فجأة، أو انها نهائية. فقد برزت في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ التي انهت الآمال الفلسطينية المعلّقة على تحقيق التحرير الشامل لفلسطين من خلال القوة التقليدية العربية؛ وقوّضت، بالتالي، موقف اولئك الفلسطينيين الذين راهنوا ردحاً من الزمن على النظام العربي في العودة والتحرير. والاهمّ من ذلك كله، ان الهزيمة العربية خلقت «فراغاً للقوة» سارعت التنظيمات الفدائية، بمختلف تلاوينها، الى ملئه، وتمثّل، اساساً، في اقامة القواعد الارتكازية خلف الخطوط الاسرائيلية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة[٥]. ومنذ ذلك الحين، تمّ قلب شكل ومحتوى م.ت.ف. كلياً، وتحويلها من ا طار تقليدي عربي الى اداة فلسطينية، من جهة، والى ازدياد حرية المناورة والشرعية للمنظمة تجاه النظام العربي، من جهة أخرى[٦].

ولكن على الرغم من سقوط الولاية العربية التي اخذت على عاتقها مسؤولية تحرير فلسطين، وانتهاء الوصاية العربية، فان منظمة التحرير الفلسطينية التي أخذت قدرها بيديها، بقيت محكومة بمعادلة معقّدة. فكانت، من ناحية، لا يمكنها التفكير باحراز النصر من دون مساندة النظام العربي لها، ومن ناحية أخرى، ادّى تطوّرها، في حدّ ذاته، الى تناقض مع بعض هذا النظام. ووقع هذا التناقض، بصورة رئيسة، في حقلين اثنين: فحيثما هي متمتّعة بنفوذ عسكري (كما في الاردن، ثمّ في لبنان) واجهت تعارضاً من سلطة الدولة، فمارست سلطتها الخاصة بها على الفلسطينيين، فضلاً عن ارغام الدول الاخرى على المجابهة مع اسرائيل؛ كما انها وقفت موقفاً معارضاً لما تطرحه هذه الدول من هدف مباشر (ازالة آثار العدوان) لشعورها بأنه مناقض لاستراتيجيتها في العودة والتحرير[٧].

غير ان النهاية المبكّرة لاستراتيجية القواعد الارتكازية في الارض المحتلة، وفي الاردن، ادّت الى تضاؤل حجم الآمال الجادّة لدى القيادة الفلسطينية في ان الخيار العسكري المستقل هو خيار كافٍ لدحر اسرائيل التي باتت تمتلك، بالفعل، مجتمعاً عسكرياً وصناعياً معقّداً، وقدرة على شنّ ضربات اجهاض ضد أي وجود فلسطيني مسلّح في دول الجوار. ولم تكن هذه القدرة، بطبيعة الحال، تحول دون شنّ حرب عصابات ناجحة ومؤثرة، لكنها أشارت، على الاقل، الى مراجعة عميقة وجذرية للشعارات المرافقة لمبدأ الكفاح المسلّح، مثل «الحرب الشعبية» وغيرها؛ وأشارت، في المقابل، الى تضعضع الشكل التنظيمي الذي يعتمد على حركة مؤلفة من مجموعة فضفاضة من التنظيمات الفدائية المنفصلة، والى تطوّر نحو نظام فلسطيني جديد، انتقل فيه الكفاح المسلّح، في نظر القيادة الفلسطينية، من السبيل «الوحيد» الى السبيل «الرئيس» للتحرير[٨].

من هنا، أذنت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بمجيء نظام جديد، وحقبة جديدة، للعلاقات الفلسطينية ـ العربية، وكان على منظمة التحرير الفلسطينية ان تتقدّم في صحبة